■ تقارير علمية ■

المؤتمر الدولى
لاقتصاديات الزراعة فى العالم الاسلامى

عرض:نجوان سعد الدين عبد الوهاب*

عقد المؤتمر الدولى لاقتصادات الزراعة فى العالم الاسلامى بمركز صالح عبد الله كامل للاقتصادالاسلامى - بجامعة الازهر ، خلال الفترة ٢٢-٢٥ ابريل ٢٠٠٠ م. وترجع اهمية هذا المؤتمر إلى الحقائق التالية :

× اقتصادات الدول الاسلامية فى معظمها اقتصادات زراعية .

× وجود فجوة غذائية بغالبية الدول الاسلامية .

× عدم استغلال الامكانيات الزراعية بالدول الاسلامية الاستغلال الامثل .

× ضعف التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية بصفة عامة والانتاج الزراعى بصفة خاصة.

× التحولات والتحديات التى ستواجه هذه الدول فى القرن الواحد والعشرين ، نظرالتوقع حدوث ازمة غذاء مستقبلية وصراع على المياه ، مما يستلزم من العالم الاسلامى ترتيب اوراقة فى مجال الانتاج الزراعى لمواجهة هذه التحديات .

تحددت اهداف المؤتمر فيما يلى:

١- التعرف على الامكانيات الزراعية فى الدول الاسلامية وجمع المعلومات عنها فى وثيقة

*د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب - مستشار بمعهد التخطيط القومى - مركز دراسات الاستثمار وتخطيط المشروعات.

واحدة لمساعدة الباحثين ومتخذى القرار.

٢- حصر اهم المشكلات الزراعية التى تواجه العالم الاسلامى، وتحديد اسبابها، وتقديم مقترحات لعلاجها .

٣- تبادل المعلومات والخبرات بين المتخصصين فى مجال الزراعة .

٤- بيان ما يتصل بالزراعة من قواعد واحكام شرعية وتوجيهات اسلامية للاستفادة منها فى تنظيم هذا القطاع .

٥- تحديد مجالات التعاون الممكنة بين الدول الاسلامية فى مجال الزراعة ، وبيان الاساليب والسياسات اللازمة لتحقيق ذلك .

٦- توفير البيانات والمعلومات التى تساعد على رسم سياسات التكامل بين الدول الاسلامية فى مجال الزراعة .

وقد تضمن هذا المؤتمر تسع جلسات رئيسية ، بالاضافة الى الجلسة الافتتاحية التى عقدت باليوم الاول .وفى اليوم التالى تناولت الجلسة الاولى الامن الغذائى فى العالم الاسلامى ، واقعه ومستقبله ، وناقشت الجلسة الثانية مستقبل الموارد المائية والموارد الارضية الزراعية فى العالم الاسلامى، اما الجلسة الثالثة فاستعرضت السياسات الزراعية فى العالم الاسلامى ، وانتهى اليوم الثانى بعقد حلقة نقاش مسائية حول مستقبل التنمية الزراعية فى العالم الاسلامى ، ادارها أ.د. محمود منصور مع الباحثين المشاركين من الدول العربية والاسلامية أما الجلسة الرابعة فعقدت فى اليوم الثالث وتناولت الانتاج النباتى والحيوانى فى العالم الاسلامى، بينما تعرضت الجلسة الخامسة للانتاج الحيوانى فى العالم الاسلامى ، وتضمنت الجلسة السادسة تجارب وخبرات الدول الاسلامية. وكانت الجلسة السابعة فى اليوم الرابع بعنوان التنمية الزراعية وتمويلها من منظور الشريعة الاسلامية، ثم الجلسة الثامنة وتناولت التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فى الدول الاسلامية ، وركزت الجلسة التاسعة على تجارب وخبرات الدول الاسلامية، وانتهى اليوم بجلسة ختامية لعرض مشروع توصيات المؤتمر .

فى الجلسة الاولى عرضت خمس أوراق بحثيه ، تناولت الاولى الزراعة فى العالم الاسلامى ومستقبل التنمية الزراعية واعدها الاستاذ /مصطفى دسوقى كسبه استعرض فيها العديد من

الدراسات والبحوث التى تناولت السكان والموارد الطبيعية الزراعية وانتاج الغذاء ومستقبله بالعالم الاسلامى وبرامج تكامل الاقطار الاسلامية للامن الغذائى ، حيث اشار الى امكانية قيامها من خلال تكتل اسلامى فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى ، واستنتج اتمام ذلك من خلال مدخلين ، المدخل الاول هو تبنى برامج التنمية الانتاجية القطرية لتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة والمدخل الثانى هو العمل فى اطار برنامج متكامل اسلامى يعزز المدخل الاول ويدعم الجهود الوطنية ويتبنى استراتيجيه تكاملية للامن الغذائى الاسلامى تحقق مصالح جميع الدول الاسلامية ، وارفق بالبحث ملحق احصائى عن الزراعة فى العالم الاسلامى .

أما الورقة البحثيه الثانية فكان عنوانها "اسلوب الامن الغذائى والتنمية فى العالم الاسلامى" وقام باعدادها أ.د. عبد الرحمن يسرى ، الذى بدأها بتعريف المفهوم النسبى للامن الغذائى بانه ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع فى خلال أى فترة من الزمن" ، والمفهوم المطلق "بأنه ضمان استمرار تدفق كمية المواد الغذائية التى تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع مستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية وفقا للمعايير العلمية المتفق عليها دوليا ، وذلك خلال أى فترة من الزمن" . ثم عرض الباحث مؤشرات الامن الغذائى بالبلدان الاسلامية من خلال عرض مؤشر متوسط الدخل الحقيقى للفرد كمؤشر غير مباشر للامن الغذائى ، قسم فيه الدول الاسلامية الى ثلاثة مستويات معيشية هى :

أ - الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض ويمثل غالبية الدول الاسلامية، التى يحصل الفرد فيها على ما يزيد عن الحد الأدنى من الضرورات الاساسية وخاصة الغذاء .

ب- دول ذات دخل منخفض ، حيث الغالبية العظمى من السكان لاتستطيع اشباع حاجاتها المعيشية الاساسية ، بسبب الفقر وسوء توزيع الدخل بها مثل باكستان (٥٠٠ دولار للفرد / السنة).

ج- دول اسلامية ذات دخل متوسط مرتفع مثل ماليزيا وعمان والسعودية والكويت والامارات وقطر، حيث لا توجد مشكلة أمن غذائى بهذه الدول . كما تناول الباحث مستوى التغذية عند الاطفال دون الخامسة كمؤشر لسوء التغذية فيما بينهم ، خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٦ لبعض الدول الاسلامية وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة هؤلاء الاطفال فى بنجلاديش ، موزامبيق ، النيجر، باكستان، بوركينافاسو ، اليمن ، حوالى ٦٨٪ ، ٤٧٪ ، ٤٣٪ ، ٤٠٪ ، ٣٣٪ ، ٣٠٪ على التوالى.

واستعرض الباحث مؤشر القدرة على انتاج الغذاء محليا ، حيث تقاس هذه القدرة بالمساحة الارضية المحصولية أى نسبتها من الارض الى جانب مؤشر نصيب الفرد من الارض القابلة للزراعة، ومن أهم ماجاء بالبحث هو الاسلوب الاسلامى المقترح للأمن الغذائى فى ظروف التنمية والذى يعتمد على ست نقاط هى :

١- اشباع الضرورات الغذائية الاساسية عن طريق الاكتفاء الذاتى.

٢- سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية الناتجة عن التصدير فى ظل ظروف التنمية بمفهومها الاسلامى.

٣- تكوين مخزون احتياطى للغذاء.

٤- التكامل بين الدول الاسلامية فى مجال انتاج وتصدير واستيراد الغذاء .

٥- عدالة توزيع الدخل والتكافل الاجتماعى فى اطار الاسلام.

٦- احياء السنن الاسلامية فى استهلاك الغذاء

ودار البحث الثالث للدكتور السيد محمد السريتى حول مشكلة الغذاء فى العالم الاسلامى والسياسة المقترحة لعلاجها . ومن أهم نتائج البحث مايلى:

١- تركيز المفهوم الاسلامى للامن الغذائى على البعد العقائدى.

٢- وجود ثلاثة مفاهيم للامن الغذائى من وجهة النظر الاسلامية ، الاول يتمثل فى ضمان الحد الادنى من الضرورات الغذائية لجميع افراد المجتمع فى اى فترة من الزمن. والمفهوم الثانى : يتمثل فى ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع فى اى فترة من الزمن، والمفهوم الثالث ويتمثل فى توفير مستوى الاحتياجات الغذائية الضرورية للمسلمين عن طريق تعاونهم على المستوى الدولى.

٣- للامن الغذائى من وجهة النظر الاسلامية ثلاثة مستويات متدرجة بدءا بالمستوى الضرورى للامن الغذائى ومرورا بالمستوى الحاجى للامن الغذائى ، ثم المستوى الكمالى ويتوقف توفير اى مستوى على الحالة الاقتصادية للمجتمع الاسلامى، ومستوى دخل افراده.

٤- السياسة الاسلامية المقترحة لتحقيق الامن الغذائى تهدف الى اشباع الضرورات الغذائية الاساسية التى تمثل مستوى الكفاف من خلال الوسائل التالية:

أ - تنمية الانتاج المحلى للضرورات الغذائية الاساسية .

ب- ترشيد استهلاك الغذاء.

جـ- تكوين مخزون استراتيجى من الضرورات الغذائية الاساسية.

د- اعادة توزيع الدخل القومى والتكافل الاجتماعى.

هـ- التكامل بين الدول الاسلامية فى مجالات انتاج وتخزين الغذاء والتجارة الدولية.

و- تنظيم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الاسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية.

وتم فى نفس الجلسة الاولى عرض دراسة تحليلية للانماط الاستهلاكية الغذائية فى بعض البلدان الاسلامية الآسيوية غير العربية للدكتور باسم سليمان فياض ، والذى هدف الى ايجاد اسلوب مقارنة جديد للانماط الاستهلاكية الغذائية لتلك الدول ، اعتمادا على مفهوم السعة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة ، وذلك عن طريق استخدام معيارين للمقارنة الاول هو تثبيت متوسط استهلاك الفرد الخاص بالدول المتقدمة والثانى استخدام نفس المتوسط ولكن الخاص بالدول النامية ، وقد توصل البحث للنتائج التالية:

١- تشترك غالبية البلاد الاسلامية السبع المختارة (تركيا - ايران - اندونيسيا - ماليزيا - باكستان - بنجلاديش - افغانستان) فى ارتفاع اهمية المنتجات النباتية مقارنة بالمنتجات الحيوانية باستثناء تركيا وايران.

٢- وجود اختلافات كبيرة بين الانماط الاستهلاكية الغذائية الاسلامية لهذه الدول ، سواء من منظور متوسط استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية ، أو من منظور المتوسط اليومى لنصيب الفرد من المعاملات التغذوية (كالورى - بروتين - دهون) أو من منظور السعة الاستيعابية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء.

٣- تأتى البلاد السبعة وفقا لقدرة قطاع الزراعة والغذاء (مؤشر السعة الاستيعابية السكانية

لقطاع الزراعة) بالترتيب التالى : ماليزيا ، اندونيسيا ، تركيا ، افغانستان ، باكستان ، بنجلاديش وفى النهاية ايران .

٤- تبين عند تثبيت متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان المتقدمة فى البلاد محل الدراسة اختلاف السعة الاستيعابية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء باستثناء ماليزيا وبذلك اصبح ترتيب هذه البلاد كما يلى : ماليزيا ، اندونيسيا ، تركيا ، باكستان ، ايران ، افغانستان ، بنجلاديش.

٥- اتضح عند تثبيت متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان النامية فى البلاد محل الدراسة، زيادة السعة الاستيعابية السكانية لمجمل القطاع فى كل من ماليزيا وتركيا واندونيسيا وايران ، بالرغم من كون السعة الاستيعابية فى ايران مازالت اقل من عدد السكان الفعلى بينما انخفضت هذه السعة بالنسبة لباكستان وافغانستان وبنجلاديش.

وفى ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بما يلى:

١- ضرورة العمل على تغيير الانماط الاستهلاكية السائدة بالبلاد الاسلامية موضع الدراسة بهدف الحد من الاسراف فى الاستهلاك الآدمى للحبوب والتوجه للتوسع فى انتاج محاصيل نباتية اخرى، أو التوسع فى الانتاج الحيوانى الذى تعانى معظم هذه الدول من عجز شديد منه.

٢- ضرورة العمل على رفع مستويات الاستهلاك الغذائى لباكستان وبنجلاديش وافغانستان ، حيث تعد مستويات استهلاكها الغذائى غير كافية من كافة الزوايا.

٣- وجود اشكال للعمل الجماعى فى قطاع الزراعة والغذاء بين البلدان الاسلامية يعتبر واحدا من انجح الاساليب لرفع مستوى الاستهلاك الغذائى من ناحية ولرفع قدرة قطاع الزراعة والغذاء على الوفاء بالاحتياجات السكانية من ناحية اخرى. حيث الهدف الرئيسى للعمل الجماعى فى هذا القطاع هو استغلال المزايا النسبية لكل بلد .

أما البحث الخامس للدكتور اسامة البهنساوى عن اثر برامج الاصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على اوضاع الامن الغذائى العربى ، فقد اوصى بضرورة اتجاه الدول العربية الى تطوير الهياكل المؤسسية والاطر التنظيمية التى تهدف الى منع الاحتكار ومراقبة الجودة الانتاجية ومستلزمات الانتاج ووضع السياسات التسويقية المناسبة لحل مشاكل انسياب السلع وانشاء مراكز للمعلومات التسويقية ، وضرورة المشاركة الشعبية فى مجالات التخطيط لزيادة الانتاج ووضع

القرار، وتبسيط الاجراءات المتعلقة بالاستثمار ووضع الخرائط الاستثمارية فى المناطق المختلفة من الدول العربية ، وايجاد حوافز للتقدم التكنولوجى وضرورة انشاء كيان تسويقى دولى عربى يمثل المنتجين والمصدرين العرب فى الاسواق العالمية والاستفادة من التجارب الناجحة فى مجال التطبيق الزراعى بين الدول العربية، مع تنمية التجارة البينية بينها ، وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية العربية ومستلزمات انتاجها وغيرها من الاجراءات التى تعمل على تحقيق الامن الغذائى العربى وتساعد على تنمية القدرات الانتاجية والتصديرية للسلع الزراعية.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع مستقبل الموارد المائية والموارد الارضية الزراعية فى العالم الاسلامى وتم فيها عرض ستة ابحاث، الاول عن الموارد المائية فى الوطن العربى للدكتور شعبان عبد الجيد وآخرين قاموا فيها باستعراض للموارد المائية فى الوطن العربى والمقدرة بحوالى ٤١,١مليون كيلو مترمكعب مياه عذبة ، تمثل نحو ٣٪من جملة مياه العالم ، كما تقدر الموارد المائية المتجددة به بحوالى ٢٦٥ مليار متر مكعب فى السنة . وأوضح البحث ان نصيب الفرد فى الوطن العربى يقدر بحوالى ٩٧٧ مترا مكعبا من المياه فى السنة ، حيث يقل عن المعدلات العالمية المقدره بنحو ٧٠٠٠ متر مكعب فى السنة . وأرجع البحث تناقص الموارد المائية المتجددة فى الوطن العربى الى الطبيعة الجغرافية التى تتسم بالجفاف أو شبه الجفاف . واشار إلى ان الوطن العربى يأتى فى مقدمة دول العالم من حيث كمية المياه المحلاه والبالغة نحو ٢,١ مليار متر مكعب .

وفيما يتعلق باستخدام المياه فيبلغ حوالى ١٧٨,٥ مليار متر مكعب للوطن العربى كله ، بما يمثل حوالى ٦٧,٧٪ من الموارد المائية المتاحة فى عام ١٩٩٨، منها نحو ١٥٧,٢ مليار متر مكعب لقطاع الزراعة ، وتبين ان تطوير استخدام المياه فى الدول العربية قد ارتبط بتنمية انتاجها الغذائى وسياسات الامن الغذائى . وأظهر البحث سيادة الرى السطحى التقليدى فى الدول العربية والذى يتسم بكفاءة تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ حسب قوام التربة وطريقة الاستخدام ومستوى الصيانة لمنشآت الرى، فى حين تتراوح كفاءة الرى بالتنقيط والرى بالرش مابين ٧٥-٩٠٪ وهو الاسلوب المتطور الذى اتبعته بعض الدول العربية.

واكد البحث على ضرورة التعاون العربى لتغطية كافة المشروعات المائية الكبيرة ، مع استخدام محاصيل ذات انتاجية عالية ومقاومة للآفات وتتحمل مياه الرى ذات الملوحة المرتفعة.

اما البحث الثانى للاستاذ الدكتور اسماعيل شعبان وموضوعه التحديات المائية الغذائية المعاصرة والمستقبلية التى تواجه الوطن العربى ، فقد تناول الازمة المائية الغذائية فى الوطن العربى كنتيجة حتمية للانفجار السكانى العربى ، ثم تعرض لتحدى الامن المائى العربى وتناقص حصة الفرد العربى من المياه العذبة كسبب للازمات وعزا ذلك لعدة اسباب منها :

١- تناقص كمية المياه العذبة المتاحة للوطن العربى.

٢- التهديد بحجب المياه عند المنبع فى الدول المصدرة للانهار الرئيسية.

٣- سرقة اسرائيل للمياه العربية .

٤- التلوث البيئى المائى المتفاقم.

٥- الطقس والمناخ غير الملائم.

٦- الهدر الاستهلاكى للمياه .

٧- المحاصرة الامبريالية للعرب بامتلاك الاخرين للتكنولوجيا النووية، حتى لو كانت بقصد تحليه مياه البحار.

وأوضح ان ذلك انعكس على شراء العرب للماء من الخارج فى صورة عبوات بلاستيكية أو زجاجية مختلفة الاحجام. وأوضح كذلك أن تحدى الامن الغذائى العربى نتيجة سلبية حتمية لتردى وضع الامن المائى العربى . واشار الباحث الى وضع التسويق الزراعى العربى غير السليم والآفاق الغذائية غير المشرقة نتيجة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى القطرى والقومى والدولى وتساءل الباحث كيف سيصبح عليه الحال فى القرن الـ ٢١ ؟

أ- بعد انتهاء عصر النفط؟ ب- بعد ارتفاع اسعار المواد الغذائية نتيجة لرفع الدعم الحكومى؟ وأوضح الباحث ان النتيجة الحتمية لهذا التساءل هو :

- المزيد من العجز المائى وبالتالى الغذائى العربى .
- تنامى فاتورة الغذاء العربى المستورد.
- تنامى وتراكم حجم الديون الخارجية العربية بشكل سرطانى.
- اقتطاع جزء من عائد الصادرات لمواجهة الديون .
- تزايد حالات المجاعات بالدول الاسلامية.
- معاناة الدول البترولية بعد نفاد النفط من فاتورة استيراد المواد الغذائية.

واخيرا عرض الباحث بعض المقترحات لامكانية تفعيل الطاقة العربية الكامنة لمواجهة الاخطار المائية ومنها:

١- التنمية البشرية .

٢- استغلال الطاقات العربية البشرية المتاحة استغلالا أمثل.

٣- عودة العلماء والخبراء العرب المهاجرين .

٤- اجتذاب الاموال العربية من الخارج.

٥- تفعيل وسائل الاعلام العربى.

٦- استغلال المياه البحرية الاقليمية العربية.

اما البحث الثالث للدكتور عباس الخفاجى فاستعرض آفاق التنمية الزراعية فى العالم العربى : "أزمة المياه والتنمية الزراعية"، وقد تم فى البحث القاء الضوء على مفهوم التنمية الزراعية باعتبارها مفتاح النجاح لتدعيم التكنولوجيا ، كما ركز البحث على أهمية ودور التنمية الزراعية التقليدى فى بعض الدول النامية مثل ليبيا كبلد نامى وعلى الابعاد الحقيقية للتنمية الزراعية المستدامة فى زامبيا كطريق متكامل للتنمية الريفية الشاملة. واشار الباحث الى العوامل المثبطة للتنمية الزراعية كعاملى تكلفة الانتاج وأزمة المياه ، واخيرا استعرض الباحث العوامل الدافعة للتنمية الزراعية بشكل عام.

واستنتج الباحث أن نجاح التنمية بالمجتمع الريفى الليبى واستمرار السلوكيات التقنية قد اعتمد على تواصل انشطة البرامج التعليمية الارشادية وبرامج تعليم الكبار واستمرار النصح والمشورة فى مجال الانتاج الزراعى وفى اساليب الادارة المزرعية . كما اشار إلى ايجابية نتائج مشروع "الهادو" للحفاظ على التربة فى منطقة دودومابتنزانيا كأحد مشاريع التنمية الزراعية المستدامة، والذى استفاد منه ٢٠٪ من قرى دودوما وأوصى الباحث ان يرتكز أى برنامج تنموى زراعى على ثلاث ركائز هى :

١- برامج توليد ونقل التكنولوجيا التى تعمل على تنمية الانتاج وتهيئة الظروف المناسبة لتحفيز التنمية الزراعية .

٢- تحديث اجهزة الخدمات المرتبطة بالعملية الزراعية .

٣- السياسات والتشريعات الحكومية المساندة للتنمية الريفية.

وتناول البحث الرابع للدكتور صالح بن غانم السدلان ترشيد استخدام المياه فى الرى بين الفكر

الاسلامى والشريعة الاسلامية، وجاءت اهم التوصيات والمقترحات كما يلى:

١- اتباع المنهج القديم لاوامر الله تعالى ""يجلب الرزق الكثير من الموارد الطبيعية ويعد طريق لكسب العلم والمعرفة" .

٢- الذنوب والمعاصى تعد سببا لزوال النعم والهلاك .

٣- ضرورة الاعتدال فى استهلاك الثروات ، خاصة المياه حماية للاموال وللبقاء على استقرار الامة.

٤- ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعى لتحقيق الامن الغذائى.

٥- دراسة مشكلة الامن المائى من كافة جوانبها ووضع افضل الحلول لها، والتوصل الى ايجاد صيغ اتفاقيات وتعاون مع الدول المشتركة حول مصادر الثروة.

٦- الاهتمام بالارشاد المائى.

٧- الدعامة البشرية من الخبراء والمتخصصين والايدى العاملة المدربة كآليات للنهضة الزراعية، مع تزويد القطاع الزراعى بالمعارف الحديثة ، والخبرات اللازمة والاستحداثات العلمية والتكنولوجية فى مجالى الزراعة والرى وتوفير الدعم اللازم ماديا ومعنويا.

وقدمت البحث الخامس الدكتوره نجوان سعد الدين عن تطور استخدام الموارد الارضية الزراعية للدول العربية ، فقد استهدف التعرف على التغير فى استخدام الاراضى الزراعية بالدول العربية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥) وانعكاس ذلك على تغير نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة ، لذلك تم تقسيم الموارد الارضية الى أربع مجاميع متجانسة من حيث الطبوغرافيا والوضع المائى الى :

١- الدول العربية المتوسطة وتضم الاردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان.

٢- دول الخليج العربى وتشمل الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت واليمن.

٣- مجموعة دول شمال شرق افريقيا وتضم السودان والصومال وليبيا ومصر وجيبوتى .

٤- دول المغرب العربى وتشمل تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا . وقد استعرض البحث تطور استخدام الموارد الارضية الزراعية بالمجموعات السابقة وكذلك نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية والمستغلة، خلال فترة الدراسة ، هذا بالاضافة الى نبذة عن السكان الريفيين والقوة العاملة الزراعية نظرا لارتباطها بموضوع البحث واخيرا تم تلخيص اهم المشاكل التى تعانى منها الاراضى الزراعية بالوطن العربى . ومن اهم التوصيات التى جاءت بالبحث مايلى:-

١- ضرورة توفير قاعدة بيانات دقيقة وحديثه عن استخدامات الاراضى الزراعية وتوحيد البيانات الزراعية بها ، وتبادلها بين هذه الدول.

٢- نشر التقنيات التكنولوجية الحديثة فى مجال استخدام وصيانة الاراضى الزراعية وتبادل الخبرات بين دول الوطن العربى فى هذا المجال.

٣- نشر الوعى البيئى وصيانة الموارد البيئية الزراعية والحفاظ عليها من التدهور بين المشتغلين بالقطاع الزراعى بالدول العربية.

٤- مواجهة مشاكل الاراضى الزراعية وايجاد انسب وأفضل الحلول لعلاجها أو الحد من تفاقمها.

٥- الاهتمام بوضع سياسة زراعية طويلة المدى فى مجال استخدام الموارد الارضية الزراعية وجذب الاستثمارات لتنفيذ المشروعات الزراعية التى تستهدف تطوير المناطق الريفية والتنمية المتكاملة.

٦- توفير مراكز للتدريب على استخدام احدث اساليب الزراعة واعداد الفنيين والمتدربين المتخصصين فى مجال استخدام وصيانة الاراضى الزراعية بالدول العربية.

٧-الاهتمام بالارشاد الزراعى واعداد وتدريب المرشدين الزراعيين بالمناطق الريفية.

٨- الاهتمام بالدراسات والبحوث وتدعيم المراكز البحثية بأحدث الامكانيات التكنولوجية فى مجال استخدام وصيانة الاراضى الزراعية.

اما البحث السادس فكان بعنوان "التحليل الاقتصادى للبنيان الهيكلى للوضع الحيازى فى الاردن" للدكتور عبد الفتاح القاضى، واستهدف القاء الضوء على مشكلة البنيان الهيكلى للوضع الحيازى للاراضى الزراعية فى الاردن ، وذلك باستخدام منحنى لورنز ومعامل جينى ، وتبين للباحث وجود اتجاه نحو عدم العدالة التوزيعية للحيازات لصالح الحيازات الكبيرة، مع تزايد عدد الحيازات بمعدلات متزايدة ، وتناقص متوسط مساحة الحيازة بسبب زيادة عدد الحيازات من ناحية ونقص المساحة الحيازية من ناحية اخرى. واشار الباحث الى نسبةالحيازات الزراعية المملوكة والبالغة نحو ٩٣٪ من اجمالى عدد الحيازات وهو الهيكل السائد بالاردن، حيث يقوم بإدارتها فرد واحد ، ويمثل هذا النوع من الادارة الفردية نحو ٩٨٪ من اجمالى عدد الحيازات . وتتصف الحيازات الزراعية بالاردن بتدنى مساهمة الدخل الزراعى فى دخل الاسرة اذ أن ٨٦٪ من اجمالى عدد الحيازات تقل

مساهمة دخلها الزراعى عن ٥٠٪ من اجمالى دخل الاسرة ، مع تدنى العمل العائلى فى العمل الزراعى . وتوصل الباحث الى عدة توصيات تستهدف التغلب على مشكلة الحيازة الزراعية وزيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية المتاحة ، لعل من أهمها ايجاد نوع من الصيغة المناسبة والتى تتفق مع الشريعة الاسلامية للحيلولة دون تجزئة الحيازة بين الورثة.

وتم فى الجلسة الثالثة استعراض ٥ بحوث ، تناول البحث الاول للدكتور خالد يونس التعاونيات الزراعية ودورها فى تحقيق التنمية الريفية فى الوطن العربى ، حيث هدف البحث الى التعرف على التعاونيات الزراعية ودورها فى تحقيق التنمية الريفية فى الوطن العربى من خلال اربعة محاور رئيسية هى:

المحور الأول : المنظمات غير الحكومية ودورها فى التنمية من حيث النشأة والتطور وديمقراطية النشاط. واستنتج الباحث منها أن التعاونيات الزراعية كمنظمة غير حكومية تعمل على تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المحور الثانى : عرض ومناقشة التعاونيات الزراعية والتنمية الريفية من خلال تعريف مفهوم التنمية الريفية من منظور تعاونى .

المحور الثالث: دراسة وتحليل البيانات المتاحة عن مجالات النشاط والاهمية النسبية للحركة التعاونية بصورة عامة والتعاونيات الزراعية بصورة خاصة.

المحور الرابع : دور التعاونيات الزراعية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفى، من خلال دراسة حالة لثلاث دول عربية هى مصر والكويت وسوريا . وكانت التوصيات كما يلى:

١- مزيد من الاهتمام بالتعاونيات الزراعية بصفتها ارقى صور القطاع الخاص فى الانتاج والتسويق الزراعى ، لمساعدتها على اداء دورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- تحرير التعاونيات من القيود الادارية والبيروقراطية وتدخلات الجهات الادارية بهدف تحقيق المرونة فى اداء نشاطها ، ويتم ذلك على مراحل وبرنامج تنفيذى.

٣- الاعتراف بدور التعاونيات فى تحقيق التنمية الزراعية من خلال ماتقدمه الى المجتمع داخل القرية العربية.

٤- ايجاد مفهوم جديد متطور للتعاونية الزراعية داخل القرية من حيث تعدد اوجه النشاط بهدف الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تناول البحث الثانى للدكتور عاصم عبد الحميد ، والدكتور شعبان عبد الجيد ، تطور الاقراض الزراعى والتوجهات فى السياسة الائتمانية فى الدول العربية ، وقد أوضح البحث انخفاض مساهمة القروض الزراعية الى اجمالى الناتج الزراعى بوجه عام فى الدول العربية ، خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)، الامر الذى يتطلب ضرورة العمل على زيادة القروض الزراعية ، من أجل احداث تنمية اقتصادية تتلاءم مع التحديات الاقتصادية العالمية المقبلة. كما تبين انخفاض نصيب الهكتار من القروض الزراعية عام ١٩٩٠ لكثير من الدول العربية، مما يؤدى الى انخفاض الكفاءة الانتاجية لعدم توافر رأس المال اللازم لتمويل الانتاج الزراعى واستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة فى الزراعة. كما تبين تفوق القروض العينية المتمثلة فى امداد المزارعين بالاسمدة والتقاوى والمبيدات وبعض الخدمات ومستلزمات الانتاج الاخرى ، مقارنة بالقروض النقدية ، مما يوضح التفتت الحيازى فى هذه الدول ، وعدم قدرة المزارعين على تمويل الانتاج ذاتيا ، كما استعرض البحث تصنيف القروض وفقا لآجالها خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)، مقارنة بالفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) ، حيث انخفضت قيمة القروض متوسطة الاجل فى الفترة الثانية عن الاولى بنحو ١٨٪ وانخفض متوسط قيمة القروض الزراعية طويلة الاجل فى الفترة الثانية عن الاولى بحوالى ٧٧٪ على مستوى الدول العربية: كذلك استعرض البحث تطور القروض الزراعية بالدول العربية وفقا لمصدرها ، وتبين انخفاض قيمة القروض المقدمة من البنوك الزراعية المتخصصة للفترة الثانية عن الاولى بنحو ٣٤٪ ، فى حين زاد دور البنوك التجارية والتعاونية الزراعية فى الفترة الثانية عن الاولى بمعدل زيادة بلغ نحو ٢,٨٪ مما يعكس زيادة دور التعاونيات خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) . ومن حيث تصنيف القروض الزراعية وفقا للغرض تبين تفوق القروض المقدمه لقطاع الانتاج النباتى عن قطاع الانتاج الحيوانى ، الامر الذى يتطلب ضرورة زيادة القروض الزراعية وتوجيهها لانشطة زراعية اخرى كالتصنيع الزراعى ومشاريع البنية الاساسية الزراعية.

اما البحث الثالث فقام باعداده دكتور خالد بن سعد المقرن عن "دور الدولة فى تمويل ودعم القطاع الزراعى واثره فى رفع مستوى الانتاجية" ، ومن اهم نتائج البحث مايلى:

١- ان القطاع الزراعى يمثل قطاعا انتاجيا هاما بالبلدان الاسلامية بالاضافة لأهميته فى

تحقيق الامن الغذائى.

٢- استمرار تدنى المستويات الانتاجية للقطاع الزراعى مقارنة بالدول المتقدمة مما يستلزم الاهتمام بالدراسات والبحوث التى توفر افضل الحلول لتطوير هذا القطاع.

٣- التركيز على تذليل العقبات التى تواجه قطاع الزراعة بالدول الاسلامية

٤- ضرورة الاهتمام بالبحوث والدراسات التى تعمل على ترشيد استخدام المياه بواسطة اساليب التقنيه فى الرى.

٥- ضرورة قيام الدولة بدعم هذا القطاع من خلال اقامة مرافق البنية الاساسية ، على أن تصمم برامج الاعانة بحيث تؤدى الى تحقيق اكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية.

وتناول البحث الرابع للدكتور الحسين باعلى ، "حاضر وآفاق التجربة المغربية فى ميدان التعاون الزراعى ، وتعاونيات استعمال الآلات الفلاحية نموذجا" ، حيث قام الباحث بسرد تاريخ الحركة التعاونية فى المغرب ، خاصة التعاونيات الزراعية فى مجال استعمال الالات الزراعية كفرصة لنشر الميكنة الزراعية ، والتى بدأت منذ أواخر الستينات ولم تبلغ المستوى المنشود لها بعد ، نتيجة لعدة أسباب من أهمها:

١- عوائق انسانية تتمثل فى غياب روح المبادرة والمسئولية لدى التعاونيين .

٢- عوامل مؤسسية تتمثل فى تعدد الجهات المهيمنة على النشاط التعاونى وتداخل ادوارها.

٣- عوامل اقتصادية ومالية ، حيث لايمثل نشاط التعاونيات اهمية تذكر داخل النشاط الاقتصادى الوطنى ، بالاضافة الى ضعف القدرات المالية الذاتية وعشوائية اختيار مصادر التمويل.

٤- عوامل قانونية ، من حيث عدم وضوح سياسة تنمية التعاونيات من الناحية القانونية.

ومن أهم التوصيات بشأن تنمية التعاون بصفة عامة وتعاونيات استخدام الالات الزراعية بصفة خاصة مايلى:

١- ضرورة تبادل خبرات النتائج الايجابية بين التعاونيين.

٢- تنمية الموارد البشرية فى مجال اكتساب المهارات وادارة التعاونيات .

٣- الاستفادة من الاعانات المادية المخصصة للتعاونيات من قبل السلطات الحكومية.

٤- تنويع انشطة التعاونيات لضمان استمراريتها والتغلب على المشاكل التى تواجهها.

٥- تحديث القوانين وتطوير التعاونيات.

وركز البحث الخامس للدكتور اسامة البهنساوى على القدرة التنافسية للصادرات المصرية من المنسوجات القطنية فى أهم اسواقها العالمية ، حيث استعرض البحث تعرض الصناعات النسيجية المصرية لبعض الآثار السلبية منذ تحرير انتاج وتجارة القطن (١٩٩٤-١٩٩٥) مثل توقف بعض الوحدات الانتاجية بالكامل بالاضافة الى فقد المحصول ومنتجاته الانتاجية فى بعض الوحدات أو تخفيض انتاجها أو عدم استغلال طاقتها الانتاجية المصنعه للعديد من الاسواق الخارجية نتيجة لتذبذب الكميات المصدرة أو ضعف القدرة التنافسية للمنسوجات القطنية من حيث الاسعار ومواصفات الجودة فى أهم اسواقها الخارجية ، كذلك لعدم توافر الدراسات عن الاسواق الخارجية من حيث الطلب والعرض من المنتجات المنافسة وغيرها من المعلومات والبيانات واستخدم الباحث نماذج السوق Almost Ideal Demand System لمعرفة القدرة التنافسية السعرية للمنسوجات القطنية فى اسواق انجلترا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا. وتبين أن هذه المنسوجات مازالت تتمتع بميزة تنافسية فى تلك الاسواق يمكن تدعيمها بتخفيض الاسعار التصديرية لها . وأوصى الباحث بما يلى:

١- ضرورة وضع سياسة قومية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لاتعتمد بصفة اساسية على الاقطان فقط.

٢- تنويع الانتاج والتركيز على المنتجات ذات العائد التصديرى الاكبر مثل الملابس الجاهزة والتريكو.

٣- تعديل السياسة التسويقية ، بما يضمن توفير كوادر تسويقية ترويجية فى الاسواق العالمية، والدراسة المستمرة لاذواق المستهلكين بها.

٤- العمل على مراعاة الاسعار التنافسية للدول الاخرى.

اما البحث السادس للاستاذ الدكتور محمود سماق فكان عن التسويق الداخلى للمنتجات الزراعية فى الجمهورية العربية السورية حيث تناول تطور الانتاج والاستهلاك للمنتجات الزراعية السورية وواقع اسواقها والتشريعات المنظمة لعمليات التسويق الزراعى ، هذا بالاضافة الى تطور تصنيع المنتجات الزراعية ، وقدم الباحث بعض المقترحات التى تساعد على تحسين السوق المحلى للمنتجات الزراعية ، بعضها خاص بالانتاج الزراعى من خلال التركيز على نوعية الانتاج الزراعى، واخرى خاصة بتسويق المنتجات الزراعية كتوفير التمويل والقروض للمنتجين بهدف تسويق

منتجاتهم، وتوفير قاعدة بيانات عن المسالك التسويقية ، وضرورة تنظيم الاسواق ووضع الاحتكار.

وقد انتهى اليوم الثانى بحلقة نقاش مسائية حول مستقبل التنمية الزراعية فى العالم الاسلامى.

وبدأت الجلسة الرابعة فى اليوم الثالث ببحث قدمه أ.د. مدحت عنبر وموضوعه "دراسة اقتصادية لانتاج المحاصيل السكرية" والتى أشار فيها لأهمية المحاصيل السكرية كسلع استراتيجية هامة وعرض التوزيع الجغرافى لقصب وبنجر السكر خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ ، وكذلك انتاج واستهلاك السكر ، والفجوة الغذائية منه ، وبينت الدراسة ارتفاع العائد على تكاليف قصب ، وبنجر السكر وانتهى البحث بالتعرف على الرؤية المستقبلية لانتاج السكر فى مصر والمستهدف عام ٢٠٠٠ ومن أهم توصيات الباحث مايلى:

١- تعميم استخدام نظام المواسير المثقبة فى الرى.

٢- الاهتمام بنقل المحصول لتوفير ٥٪ للفاقد منه بسبب النقل.

٣- عدم احلال بنجر السكر محل قصب السكر فى قنا واسوان لاسباب فنية ومحصولية.

٤- التوسع فى زراعة بنجر السكر بالاراضى الجديدة.

٥- رفع كفاءة مصانع السكر لتخفيض مساحات القصب المزروعة.

ثم عرض د. عبد الحميد محمد بحثه عن حالة الدول الاسلامية من التقنيات الحديثة فى مجال الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى ، والذى اشار فيه لتخلف هذه الدول فى مجال الانتاج الحيوانى (حيوانات - دواجن - اسماك ومنتجاتها) وشرح اسباب انخفاض تعداد الحيوانات وكذلك انخفاض نصيب الفرد منها بالعالم الاسلامى مقارنة بمتوسطات العالم ككل، وتطرق الباحث لوسائل النهوض بمجال الانتاج الحيوانى باشكاله المختلفة، وتعرض لمزايا التكامل الزراعى الحيوانى بين الشعوب الاسلامية.

وقدمت د. سماح سويدان بحثا بعنوان "دراسة تحليلة لاثر برامج الاصلاح الاقتصادى على انتاج واستهلاك المنتجات الحيوانية فى مصر" ، استعرضت فيه دراسة الممكنات الانتاجية للحوم سواء الحمراء أو البيضاء أو الاسماك ، وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة فى استهلاكها ونصيب الفرد منها ، وكذلك دراسة معدلات الاكتفاء الذاتى لهذه السلع والفروق الدخلية بين المناطق (ريف

وحضر) ، وذلك من خلال استخدام الصور الخطية ونصف اللوغاريتمية واللوغاريتمية المزدوجة لحساب المرونات الانفاقية . ومن أهم نتائج البحث ان اللحوم الحمراء والدواجن سلعة ضرورية عند مستوى الدخل المنخفض والمتوسط فى الحضر ، وأن اللحوم الحمراء والدواجن سلعة كمالية فى الريف سواء عند مستوى الدخل المنخفض أو المرتفع.

وقدم د. نديم خلوف بحثا بعنوان "واقع الانتاج الحيوانى فى سورية واساليب تطويره" أشار فيه لتطور اعداد القطعان والمنتجات الحيوانية ، خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فى معظم المناطق السورية. وكانت اهم توصيات البحث كالتالى:

١- ضرورة استمرار عملية التحسين الوراثى بالانتخاب المستمر المتلازم مع التحسين البيئى.

٢- أهمية توحيد طرق التغذية وتحسينها نوعا وكما .

٣- الاهتمام بدقة السجلات المزرعية الخاصة بالقطيع.

٤- ضرورة تقديم الرعاية الصحية المجانية من قبل المراكز البيطرية.

٥- ضرورة عزل وفحص الحيوانات المستوردة قبل ادخالها المزارع السورية .

٦- أهمية ارشاد الفلاحين المربين لافضل طرق تربية وتغذية ورعاية الحيوانات المزرعية .

٧- ضرورة الاهتمام بالادارة المزرعية الجيدة.

وختم د. فؤاد نعمة الجلسة ببحث ميدانى عن واقع صناعة دجاج اللحم فى سوريا وسبل تطويرها مركزا توصياته على التالى:

١- الاعلاف من حيث كميتها ونوعيتها والمسالك التسويقية لها.

٢- المذابح الفنية وصالات التبريد من حيث بدائيتها وضرورة تحديثها.

٣- الصيصان (الكتاكيت) من حيث الاهتمام بانتاجها وتوفيرها على مدار العام والحفاظ على التوازن السعرى لها .

٤- تربية دجاج اللحم وذلك بانشاء جمعية لمربى الدواجن بهدف تنظيم عملية التسويق وحصر الانتاج على المزارع المرخصة فقط.

وبدأت الجلسة الخامسة ببحث أ.د. ابراهيم الناظر عن تطوير انتاج نحل العسل فى البلاد الاسلامية : منطقة الشرق الاوسط ، المستمد من دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٩٥ التى شارك فيها وقد اظهرت هذه الدراسة ان معدل العائد على الاستثمار يبلغ حوالى ١٧,٥٪ فى

مجال انتاج نحل العسل ، وركز الباحث على نتائج انتاج العسل من حيث تحسين دخل مربى النحل وقيام الصناعات الغذائية والدوائية المبنية عليه ، وايضا زيادة فرص العمل واثر ذلك اجتماعيا وكذلك اثر نحل العسل فى زيادة انتاج بعض المحاصيل . واشار الباحث فى الختام الى توقف المستقبل الاقتصادى لقطاع تربية النحل فى البلاد الاسلامية على المقدرة على تبنى اقتصادات المعرفة واستثمارها لتطوير انتاح نحل العسل.

ثم قدم أ.د. نبيل فهمى عبد الحكيم بحثا بعنوان : "الثروة السمكية فى مصر - الحاضر والمستقبل " وتناول فيه مصادر الثروة السمكية فى مصر والاستثمارات اللازمة لتمويل عمليات تنمية مصايد البحر المتوسط والبحر الاحمر والبحيرات المصرية ، ثم الاستزراع السمكى واهميته الاقتصادية وانماطه ومقومات نجاح مشاريعه فى مصر. واخيرا استعرض الباحث العلاقة التكاملية بين قطاع الثروة السمكية والقطاعات الاقتصادية الاخرى. واوضح تعدد وتشتت الاجهزة المعنية بادارة وتنمية موارد الثروة السمكية مما يؤثر سلبا على تنمية هذا القطاع ، وضرورة العمل على التنسيق الادارى والبحثى والارشادى والتسويقى لها للنهوض بالقطاع.

ثم تحدث عن استزراع الاسماك فى حقول الارز فى محافظة كفر الشيخ للدكتور مجدى سلطان وآخرون ، وحدد افضل انواع الاسماك التى يمكن استزراعها فى حقول الارز وكذلك انسب حجم لزريعة هذه الاسماك ، وذلك من خلال تجربة عملية من أهم نتائجها:

١- زيادة أوزان اسماك البلطى النيلى من ٢,٢٦جم عند بداية التجربة الى ١٧٦,٨ جم عند نهايتها وكذلك طول الجسم من ١٠,٨سم الى ٢١,٦سم.

٢-زيادة اوزان اسماك المبروك من ١١,٧ جم عند بداية التجربة الى ١٥٤ عند نهايتها ، وطول الجسم من ٦,٩سم الى ٢٠,٤سم . ومعنى ذلك ان اسماك البلطى النيلى واسماك المبروك يصلحان للاستزارع فى حقول الارز بكفر الشيخ.

اما الدكتور محمد بكير وآخرون فقد قاموا بتقييم النواحى الفنية والاقتصادية لتربية الاسماك مع حيوانات المزرعة (البط الموسكوفى) فى مصر ، والتى استنتج منها نجاح عملية التكامل بين تربية الاسماك والبط الموسكوفى، والذى انعكس على زيادة معدلات نمو وانتاجية الاسماك.

واختتمت الجلسة الخامسة ببحث الدكتور محمد بن سليمان عن قطاع الثروة السمكية فى سلطنة عمان ، "الوضع الراهن- الرؤية المستقبلية، تجارب ناجحة" . وتم عرض بيانات المخزون

السمكى والكميات القابلة للاستغلال ، والكميات المستغلة والموارد الرأسمالية ، والدعم الحكومى لقطاع الثروة السمكية والصادرات والواردات والاستهلاك للاسماك العمانية ، ثم تناول الباحث موضوع ادارة قطاع الاسماك بعمان. واخيرا عرض الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع الثروة السمكية فى عمان وذلك من خلال تَعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعى والغذائى والترفيهى من هذا القطاع.

اما الجلسة السادسة فبدأت ببحث للدكتور على فتحى عن الموارد والامكانيات والاحتياجات لمركز سيوه محافظة مرسى مطروح ووحداته الادارية وكانت أهم توصيات البحث مايلى:

١- امكانية استغلال واحة سيوة لحل مشكلة التكدس العمرانى بالوادى من خلال مشروعات استصلاح الاراضى.

٢- ترشيد استخدام مياه الرى بالواحة عن طريق توعية الاهالى.

٣- تشجيع الصناعات الريفية والصغيرة المعتمدة على خامات البيئة.

٤- تنشيط الحركة السياحية بالواحة.

٥- توفير الخدمات العامة والبنية الاساسية للواحة.

٦- تشجيع عملية المشاركة الشعبية فى تنمية الواحة.

وقد تقدم الدكتور زمورود غلاموفا ببحث عن انشاء نماذج فعالة لادارة الاراضى الزراعية بجمهورية اوزبكستان ، ولم يعرض بالمؤتمر لعدم قدرته على التحدث باللغة العربية. كذلك تقدم الدكتور سعيد غلاموف ببحث عن مشاكل اصلاح القطاع الزراعى فى جمهورية اوزبكستان ولم يعرضه لنفس السبب السابق.

وتناول الدكتور محمد عبد الكريم منهل موضوع تقدير وحساب كمية الفقد فى المحاصيل الرئيسية فى اثناء عملية التسويق فى العراق (الحنطة والشعير والذرة الصفراء)

واستخلص الباحث ان السبب فى الفقد للمحاصيل موضع الدراسة يرجع الى انخفاض كفاءة الوظائف التسويقية وعدم اعطاء نظام التسويق اهميته الاقتصادية بالعراق.

وانتهت الجلسة السادسة ببحث المهندس يعقوب الرقيشى عن ملامح تطور قطاع الانتاج الحيوانى والثروة الحيوانية فى سلطنة عمان ، والذى تناول فيه الانتاج الحيوانى والثروة الحيوانية بالسلطنة ونظم الانتاج وموسم التلقيح والتغذية التكميلية والمصادر العلفية ومساهمة قطاع الثروة

الحيوانية فى الناتج المحلى الاجمالى والبرامج البحثية والخدمات البيطرية واخيرا انتاج العسل وطرق تربيته التقليدية.

وتم عقد ثلاث جلسات فى اليوم الرابع ، تناولت الجلسة السابعة فيها موضوع التنمية الزراعية وتمويلها من منظور الشريعة الاسلامية ، وتم فيها مناقشة البحوث التالية :

١- الزراعة والتنمية والتمويل بين الاقتصاد الاسلامى والاقتصاد الوضعى للدكتور شوقى دنيا.

٢- استصلاح الاراضى واستزراعها من منظور الشريعة الاسلامية للدكتور شوقى الساهى.

٣- المزارعة والمساقاه على الارض من منظور الشريعة الاسلامية للدكتور شوقى الساهى.

٤- النظم الشرعية لملكية واستغلال الاراضى الزراعية للدكتور السيد السريتى .

٥- الزكاة فى الثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية للاستاذ الدكتور محمد الصالح.

ومن أهم مقترحات الجلسة السابعة مايلى:

١- تعديل نظام الضرائب الزراعية الصريحة والضمنية والاستفادة من نظام الخراج .

٢- اقامة منظمة اسلامية عالمية تختص بالشئون الزراعية فى العالم الاسلامى.

٣- الاخذ بمبدأ المشورة فى تحديد مشروعات الاستثمار الزراعى.

٤- مراجعة المصارف الاسلامية لموقفها من التمويل الزراعى.

٥- ضرورة وقوع الاستصلاح والاستثمار الزراعى تحت مظلة التيسير الشرعى فى الفقه الاسلامى ، حيث توجه المصالح النفعية للاراضى الزراعية لكافة الناس .

٦- الحاجة الى الجمع بين المساقاه والمزارعه فى عقد واحد.

٧- تطبيق النظم الاسلامية لملكية الاراضى الزراعية- الاحياء والاقطاع فى مجال استغلالها فى العالم الاسلامى بوصفها من أهم محددات الانتاج الغذائى من وجهة النظر الاسلامية.

٨- وضع انظمة استغلال الاراضى الزراعية فى الاستغلال المباشر والمساقاه والمزارعة والاجارة فى الاسلام.

٩- ضرورة الاهتمام باخراج زكاة الثروة الحيوانية بكافة أنواعها.

اما الجلسة الثامنة فكان موضوعها "التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فى الدول الاسلامية"، وتم فيها عرض البحوث التالية:

١- التجارة الزراعية البينية لمجموعة الدول الثمانى الاسلامية للدكتور احمد قدرى بهلول.

٢- التجارة العربية الزراعية الخارجية والبينية : محددات وقيود للاستاذ الدكتور محمد امين مصلحى ودكتوره سماح سويدان.

٣- التجارة الخارجية للسلع الزراعية فى الدول العربية للدكتور فاروق البكدش

٤- مراجعة انظمة التجارة الداخلية العربية للدكتور نعمان زعيبط.

٥- الزراعة العربية وآفاقها المستقبلية فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة للاستاذ الدكتور صلاح فضل الله.

ومن أهم التوصيات لهذه المجموعة من البحوث مايلى:

١- امكانية التكامل بين البلدان الاسلامية ، بدءا بعدد قليل منها يسهل ادارته وتطويره.

٢- ضرورة التركيز على تعاون اعضاء الدول الثمانى الاسلامية (مصر - تركيا - ايران - باكستان - بنجلاديش - ماليزيا - نيجيريا - اندونيسيا). لتحقيق تنمية الصادرات من البلدان الاعضاء بما يتناسب والمزايا النسبية والتنافسية لكل بلد عضو.

٣- انخفاض قيمة العجز فى الميزان التجارى الزراعى للدول العربية من ١٨,٧ مليار دولار كمتوسط للفترة ١٩٨٢ -١٩٨٩ الى حوالى ١٥,٩ مليار دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، بنسبة انخفاض بلغت نحو ١٤,٩٪.

٤- عدم كفاءة استغلال الموارد الزراعية بالدول العربية والمتمثل فى عجز الانتاج عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية.

٥- ضرورة اعادة النظر فى السياسات والبرامج المطبقة فى القطاع الزراعى العربى بهدف مواجهة المتغيرات والظروف العالمية المستقبلية.

وبالنسبة للجلسة التاسعة والاخيرة ، فكان موضوعها "تجارب وخبرات الدول الاسلامية" وتم فيها عرض البحوث التالية:

١- تجربة الادارة الانتاجية فى سوريا فى مجال زراعة وتصنيع النباتات الطبية واقتصاداتها للدكتور رفيق صالح وآخرين.

٢- أهمية شبكة الرصد الجوى فى تنمية الفلاحة ، للدكتور عبد الله رمضانى.

٣- تطور القطاع الزراعى فى الجمهورية العربية السورية (الانتاج - الكفاءة الانتاجية -

الفوائض) للمهندس محمد خزمة.

٤- الاستغلال الاقتصادى للموارد السمكية فى بحيرة ادكو فى جمهورية مصر العربية للاستاذ الدكتور نبيل عبد الحكيم والدكتور يوسف شريف.

٥- المقاييس المكرو اقتصادية لتطوير تربية الدواجن فى اوزبكستان للدكتور اسلام خوجيوف والدكتور عيسى محمدوف.

ومن أهم توصيات هذه البحوث مايلى:

١- اقامة معمل للنباتات الطبية بسوريا كان له أثر ايجابى على زراعتها وزيادة الخبرة فى هذا المجال والحد من الجمع العشوائى للنباتات الطبية من الطبيعة ، وانعكس ذلك على الجدوى الاقتصادية المرتفعة لزراعة هذه النباتات.

٢- امكانية استخدام معلومات شبكة الرصد الجوى فى مجال الانتاج الزراعى من حيث تحديد الاصناف الملائمة للمناطق المختلفة وتوقيت الزراعة والحصاد والرى ومن هذا المنطلق يجب أن تتوافر بيانات الرصد الجوى مبكرا ليسهل الاستفادة منها فى الزراعة المغربية، بعد تصحيحها واختبارها.

٣- انتاج اسماك بحيرة ادكو يكون اقل مايمكن خلال الربع الاول من العام ويصل لاقصاه خلال الربع الثالث من العام.

٤- ارتباط موسمية انتاج بحيرة ادكو للسمك ببعض العوامل البيئية والبيولوجية والفنية والاقتصادية ، ومن المتوقع وصول الانتاج الى حوالى ١٥,٧الف طن من الاسماك عام ٢٠٠٣.

من العرض السابق لجلسات المؤتمر وتوصيات البحوث، يتضح وقوع معظم الدول الاسلامية تحت نفس الظروف الانتاجية والمحددات والعقبات الزراعية ، ووجود التقارب فيما بينها بشأن التوصيات لمواجهة هذه الظروف ، مما يعبر عن امكانية التكامل الزراعى فيما بينها بهدف تلبية الاحتياجات الاستهلاكية لشعوبها . ومن هذا المنطلق جاء مشروع التوصيات بالجلسة الختامية كما يلى:

١- تبنى المشروع الاقتصادى الاسلامى باعتباره النموذج الذى يحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للجيل الحالى والاجيال القادمة .

٢- التوصية بوضع استراتيجية للتنمية الزراعية على مستوى الاقطار الاسلامية والدعم من مؤسسات وصناديق التنمية الاسلامية سعيا لتوفير الاحتياجات الضرورية من السلع الزراعية والغذائية للبلدان الاسلامية.

٣- السعى لتحقيق التكامل بين الدول الاسلامية فى مجال الانتاج الزراعى والغذائى وذلك لمواجهة التكتلات الدولية ، والحفاظ على حقوق هذه الدول بالاسواق الدولية ، وتدريب كوادر بشرية قادره على امتلاك القدرات التفاوضية الخاصة بصياغة الاتفاقيات مع المنظمات الدولية .

٤- وضع سياسات تهدف لصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها للمحافظة على المستويات الانتاجية وعلى حقوق الاجيال القادمة.

٥- تهيئة الظروف المناسبة لتنمية التجارة البينية بين دول العالم الاسلامى وتطوير القدرات التسويقية فى مجال السلع والخدمات الزراعية بها ، سعيا وراء اقامة سوق اسلامية مشتركة.

٦- تشجيع اتجاه العالم الاسلامى لتطوير الهياكل المؤسسية والاطر التنظيمية التى تهدف منع الاحتكار ومراقبة الجودة وتوفير المعلومات التسويقية وتسهيل انسياب السلع بينها بدون قيود كمية أومالية.

٧- الاهتمام بالارشاد المائى والتوعية الدينية لترشيد استخدام المياه، وابراز القواعد الشرعية فى ذلك ووضعها موضع التنفيذ ، نظرا لندرة المياه فى غالبية الدول الاسلامية.

٨- العمل على معالجة مشكلة الوضع الحيازى للاراضى الزراعية بالعالم الاسلامى بايجاد صيغة مناسبة تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية وتحول دون تجزئة الحيازة.

٩- الاهتمام بالزراعة البيئية ذات المزايا المطلقة والنسبيه والتى تتوائم مع الظروف المحلية فى هذه الدول ، والعمل على تشجيع مشروعات نقل وتوطين وتطوير التكنولوجيا الزراعية بها ، ودعوة المؤسسات التمويلية الاسلامية لدعم وتمويل هذه المشروعات.

١٠- العمل على انشاء دورية علمية تهتم بالنشر العلمى والاحصاءات والمعلومات عن التطورات الاقتصادية والتكنولوجيا العلمية بالاقطار الاسلامية ، ويكون احد اهدافها التنسيق بين المصطلحات والمفاهيم الزراعية لهذه الدول.

١١- التأكيد على أهمية استمرار التعاون والتواصل العلمى بين المؤسسات العلمية والبحثية الزراعية فى دول العالم الاسلامى من خلال شكل مؤسسى يجمع اعضاء هذه المؤسسات ، وعقد مؤتمر اقتصادات الزراعة فى العالم الاسلامى بشكل دورى كل عامين.

١٢- توجيه الاهتمام ببحوث الانتاج والمنتجات الحيوانية ومتابعة التطورات التكنولوجية الحيوية فى هذا المجال ، نظرا لاستمرار اتساع الفجوة الغذائية للبروتينات الحيوانية بمعظم الدول الاسلامية.